بسم الله الرحمن الرحيم

"وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان "

صدق الله العظيم

الأخ العزيز الكريم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية الشقيقة،

ولا يفوتني أن أقدم خالص التحية والتقدير لأخي العزيز الكريم جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز – وفقه الله – في قيادة الشقيقة المملكة العربية السعودية،

أصحاب الجلالة والفخامة ملوك ورؤساء الدول العربية الشقيقة،

السيد الدكتور نبيل العربي أمين عام جامعة الدول العربية،

السيدات والسادة،

الحضور الأعزاء،

يطيب لي أن أستهل حديثي إليكم بتوجيه الشكر والتقدير إلى خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز وإلى المملكة العربية السعودية الشقيقة، لاستضافة هذه الدورة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، وللحرص على توفير كل سبل النجاح لأعمالها، فضلاً عن كرم الضيافة وحسن الاستقبال. كما أود أن أتوجه بالشكر – أيضاً – إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعلى رأسها الأمين العام السيد الدكتور نبيل العربي، على الجهد المبذول للإعداد والتحضير لهذه القمة التي تعقد في مرحلة من أهم مراحل تاريخ الأمة العربية، وعلى تنظيم ورعاية الاجتماعات واللقاءات ذات الصلة على هامشها.

أصحاب الجلالة والفخامة،

السيدات والسادة الكرام،

يشرفني أن أتحدث إليكم اليوم محملاً بآمال وتطلعات الشعب المصري العظيم، هذا الشعب الذي خرج منذ عامين – تقريباً – معبراً عن إرادته، ثائراً على الفساد والتزوير والظلم والتبعية، وأراد الله سبحانه وتعالى لهذا الشعب أن تنجح ثورته وأن تخطو مصر وشعبها إلى الأمام، وأن تقترب من تحقيق الآمال في مستقبل أفضل يرجوه ويتمناه لها كل شقيق وصديق. ولا ريب في أنكم تتفقون معي على أن استعادة مصر لدورها الحيوي ولمكانتها المستحقة في

المجتمع الدولي، إنما هو إضافة إلى رصيد العالم العربي وإلى العمل العربي المشترك على كافة أصعدته، وتعزيز لقوة أمتنا العربية في دفاعها عن قضاياها وأمنها وتحقيق مصالحها. ومن هذا المنطلق وبهذه الروح الجديدة، تتطلع مصر إلى العمل مع أشقائها العرب، ليس لمواجهة التحديات التي تواجه هذه الأمة فحسب، وإنما – أيضا – لاستغلال الفرص المتاحة، والتي يمكن من خلالها الوصول إلى ما تتطلع إليه الدول العربية من تنمية لصالح مواطنيها ومن تكامل حقيقي فيما بينها، وأن تنال أمتنا العربية قدرها الذي تستحقه بين أمم العالم والذي انتظرته شعوبها طويلاً.

إن تبني الدول العربية لعقد سلسلة قمم تنموية اقتصادية واجتماعية ينم عن إدراكها المتزايد لأهمية دفع التعاون وتوثيقه فيما بينها في هذه المجالات، كما يشير – أيضا – إلى تقديرها لمحدودية النتائج التي تحققت من خلال الآليات القائمة حتى ذلك الحين في كل المجالات، دون أن ينتقص ذلك من حسن النوايا أو جهود القائمين على تلك الآليات، ولا شك أن ما تحقق خلال الدورتين السابقتين على مستوى البرامج والمشروعات جدير بالإشادة، لاسيما المبادرات التي استهدفت قطاعات بعينها، وعلى رأسها مبادرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة، بشأن الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي. كما أن برنامج أعمال هذه الدورة الثالثة يتضمن بدوره بنوداً وموضوعات ينبغي بحق أن تكون موضع البحث ثم التنفيذ والمتابعة الحثيثة، سواءً في شقه الاقتصادي الذي يشمل الاستثمار والطاقة بكل أنواعها، وخاصة الطاقة الجديدة والمتجددة ويشمل الأهداف التنموية لهذه المرحلة وما بعدها، أو في شقه الاجتماعي الذي يتناول الحد من البطالة ومكافحة الفقر ويتناول التعليم والرعاية والصحية، فنحن نريد وطناً عربيا خالياً من الأمية والفقر والمرض.

وفي نفس الوقت، فلعلكم تتفقون معي على أنه من المهم أن تتولى قمتنا صياغة الخطوط الإرشادية، وتنسيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتوجيه تلك الجهود على نحو يقودنا في خلال إطار زمني مقبول محدد إلى مزيد من التكامل والتعاون في الإطار الاقتصادي، حتى لا يبقى العمل العربي المشترك رغم تعاقب الأجيال يراوح مكانه، خلافاً للتوقعات التي تبدو نتيجة طبيعية، بل ومتيقنة، لتوافر المقومات التي تجمع بين الدول العربية: كالدين؛ واللغة؛ والتاريخ؛ والجغرافيا؛ والثقافة؛ والأهداف المشتركة، لاسيما إذا ما قورنت الحالة العربية بالتطورات والنجاحات التي حققتها أقاليم ومناطق أخرى في العالم، سواءَ في القارة الأوروبية أو آسيا أو الأمريكيتين.

إن مسيرة العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي والتي بدأت منذ منتصف القرن الماضي، شهدت انتشاراً واسعاً للمؤسسات والمنظمات وتوقيع عدد من الاتفاقيات، لكن هذه المسيرة – بمقياس أبسط الإنجازات وهو معدل التجارة بين الدول العربية – لم تحقق سوى النذر اليسير مما تحقق لتجمعات إقليمية أخرى خلال فترات زمنية أقصر.

علينا جميعاً – أيها الإخوة – أن نستغل ما يتوافر لدينا من مقومات التكامل في الموارد الطبيعية والبشرية واختلاف في المناخ وتنوع، لإقامة السوق العربية المشتركة التي مثلت لسنوات هدفاً طموحاً لشعوبنا، وأن نسارع في هذه الخطى لنلحق بمجموعات إقليمية أخرى وصلت إلى تحقيق هذا التكامل الاقتصادي رغم اختلافات شعوبها في العرق والدين واللغة، ووجود حدود طبيعية تعوق انسياب حركة السلع والأفراد بينها.

وما أقصده من هذا المثال، ودون الدخول في الأسباب التي تقف وراء القصور في مجال التجارة البينية العربية تحديدا، ما أقصده أن توافر الهياكل في صورة المؤسسات أو الاتفاقيات قد لا يجدي وحده لتحقيق الآمال، وأن الأمر منوط بوجود إرادة سياسية تكفل وضع برامج زمنية محددة في نطاق أشمل في رؤيتها وأوضح في صياغتها للأهداف المرحلية والنهائية، مع أهمية وجود آليات واضحة يتفق عليها للتنفيذ وقابلة دائماً للمراجعة والتصحيح.

أصحاب الجلالة والفخامة،

السيدات والسادة الأعزاء،

إن إمكانيات وموارد الدول العربية كبيرة وليست خافية على أحد، وفي مقدمتها الموقع الجغرافي شديد الخصوصية، وامتلاكنا للعديد من مصادر الطاقة، سواء التقليدية أو المتجددة، وإطلال الدول العربية على ممرات هامة للتجارة العالمية، هذا إلى جانب المساحة الشاسعة ووفرة المياه في العديد من الدول العربية، وكذلك عدد السكان الذي يمثل سوقاً ذات درجة عالية من التجانس الثقافي، ونسبة مرتفعة من القوى العاملة الشابة تفوق مثيلتها عالمياً، ومع استمرار اعتماد الاقتصاد العالمي على النفط كمصدر للطاقة، ستستمر الدول العربية في موقعها المتقدم من حيث الإنتاج والاحتياطيات المؤكدة، فضلاً عن العديد من الموارد والثروات الطبيعية الأخرى.

لكن التحديات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة التي تواجهها الدول العربية بدورها جسيمة والمشكلات كثيرة ومتنوعة، ولا شك أن التعامل معها من خلال جهود متضافرة أكثر جدوى من محاولة مواجهتها على انفراد، ولعل من بين أبرز تلك التحديات المشتركة ما يلي:

أولاً: كيفية التعامل مع الآثار السلبية للعولمة ومن بينها: المنافسة القوية من جانب الصادرات الأقل تكلفة، وتراجع الاعتماد على القاعدة الوطنية للبحث العلمي والتطوير، في ظل رخص وسهولة استيراد التكنولوجيا الحديثة الجاهزة.

ثانياً: ضعف حركة البحث العلمي في الدول العربية واتساع الفجوة المعرفية بينها وبين العالم ودول الجوار غير العربية، فما تنفقه الدول العربية على البحث العلمي يتراوح ما بين 1.01% من الناتج المحلي، في حين أن متوسط هذه النسبة عالمياً 2.2%، بل وتزيد في بعض الدول على 3 % ويتصل بذلك بطبيعة الحال ضعف حركة النشر العلمي وبراءات الاختراع.

ثالثاً: دراسة كيفية التنسيق في مواجهة الاضطرابات المالية الدولية والتقلبات في أسعار صرف العملات.

رابعاً: التصدي لمشكلة البطالة المرتفعة، خاصة بين الشباب العربي مقارنة بدول أخرى في العالم، فعدم تمكن الشباب من ممارسة حقه في العمل يولد لديه مشاعر الإحباط التي تجنح بالبعض إلى السلوك العنيف أو العدائي تجاه المجتمع.

خامساً: ضرورة رفع نوعية التعليم وتوثيق صلة العملية التعليمية بالمجتمع وحركة العمل والإنتاج فيه، وأهمية وضرورة التدريب والتأهيل، وهو ما ييسر عملية الانتقال من مرحلة التعليم إلى سوق العمل، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتعليم الفني لما تعانيه دولنا العربية من نقص واضح في الكوادر الفنية المؤهلة.

سادساً: تجاوز إشكاليات موقع المرأة في المجتمع ودورها في التنمية بحيث يتسنى إضافة جهدها إلى التنمية كشريك فيها وبما يتيح لها نصيباً عادلاً من عوائدها.

سابعاً: إدارة عملية الإصلاح والتطوير من خلال تحقيق توافق مجتمعي بشأنها، خاصة فيما يتعلق بتبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ثامنا: توفير الموارد المائية اللازمة لدعم النمو ولتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، خاصة في ظل الحاجة الملحة لإنتاج الغذاء محلياً لسد الفجوة الغذائية، ولتحقيق ذلك الهدف يتعين علينا إيلاء الاهتمام للاستغلال الأمثل للمياه الجوفية ومياه الأمطار، وإنشاء السدود وتحلية مياه البحر، واستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة والري.

تاسعاً: التعامل مع التحديات التي تواجهنا في طريق التنمية المستدامة وموقعنا من النقاش الدولي حولها في أعقاب دعوة مؤتمر الدوحة للتغير المناخي، للتفاوض على اتفاق دولي جديد بنهاية العقد الجاري يتضمن التزامات جديدة على الدول. وعليه فإنني أدعو إلى إطلاق مبادرة عربية لمتابعة تناول قضية مفاوضات التنمية المستدامة،

والسعي لتنسيق الموقف العربي من خلال تشكيل مجموعة مفاوضين عرب، ومجلس وزاري عربي للتنمية المستدامة، وتناول تلك القضية بصفة منتظمة ضمن بنود القمم العربية التنموية ومنها هذه القمة.

إن التحديات الاقتصادية العديدة التي تواجه عالمنا العربي، تفرض علينا تفعيل الآليات العربية لمساعدة الأشقاء وفي مقدمتها صندوق النقد العربي، خاصة في الوقت الذي تواجه فيه عدد من الدول العربية تحديات اقتصادية وسياسية، في عالم متغير بات من الصعب التنبؤ بحالته الاقتصادية في المستقبل.

لقد بدأت الدول العربية تجارب العمل المشترك في ظروف عالمية وإقليمية معقدة، لم تتح الفرصة لها للتعامل مع المصالح الاقتصادية بأسلوب أكثر عمقا، لتنفيذ خطوات عملية وعلمية مدروسة لقيام نظام اقتصادي مشترك. ومع وجود جامعة الدول العربية، برزت أهمية استكمال الأبعاد الاقتصادية للعمل العربي بالتزامن مع ازدياد التحديات، بل والتهديدات التي يواجهها النظام العربي، ومن ثم، فإن التوجه نحو إنشاء نظام اقتصادي عربي بات أمراً لازماً لتحقيق المنفعة للجميع، وأمراً حتمياً لدرء التهديد. إن الفرص التي يتيحها العمل الاقتصادي العربي المشترك لا تنحصر في تحقيق الرفاهية للمواطنين وتحسين مكانة الدول العربية على الصعيد الدولي، وإدماجها في الاقتصاد العالمي على أساس أفضل فحسب، بل إن هناك – أيضاً – عوائد إستراتيجية على رأسها جسر الفجوة بين الوطن العربي ومحيطه الإقليمي، فضلاً عن أن تحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل المشترك من شأنه تأكيد هوية الإقليم العربي وإبراز أنها تقوم على مصالح حقيقية مشتركة، وعلى أهداف يتم تحقيقها عبر تعبئة الموارد والقدرات في إطار متفق عليه. لا يمكن أن نعمل منفردين، لابد من أن نتعاون معا من أجل مستقبل أفضل لنا جميعا. إن الأمة العربية بهويتها لا تقوم فقط على اللغة والثقافة، أو على استدعاء الماضي الزاهر دونما قدرة على التأثير في الحاضر وفي صياغة المستقبل.

أصحاب الجلالة والفخامة،

السيدات والسادة،

إنني على ثقة من أن مصر التي حرصت دوماً على دفع مسيرة العمل العربي المشترك في كل المجالات وخاصة في المجال الاقتصادي لقادرة – بعون الله – على المساهمة بكفاءة وقوة في هذه المسيرة الآنية، على الرغم من التحديات التي تواجهنا بعد ثورة 25 يناير العظيمة، وأود في هذا الصدد أن أؤكد على ما يلي:

- إن مصر التي تحرص على أمن واستقرار جميع الدول العربية والتي تقف مع كل الأشقاء جنباً إلى جنب لدرء أي تهديد لأمنهم، لهي في حاجة – أيضا – إلى أشقائها في مجالات الاستثمار والاقتصاد، وهذا ضمن أمنها وأمن أشقائها أيضا.
- إن الاقتصاد المصري متعدد القطاعات، ويتمتع بأسس ومقومات قوية، تتيح له إمكانية تحقيق معدلات نمو مرتفعة على مدار السنوات القادمة بإذن الله.
- وتسعى مصر الآن مع المؤسسات المالية الدولية إلى التوصل لاتفاق حول مساندة الاقتصاد المصري، يقوم على تصور وطني يحوز على توافق شعبي، الأمر الذي من شأنه أن يوفر مناخاً ملائماً لتحقيق تقدم ملموس في قطاعات الاقتصاد المختلفة.
- إن هذا المناخ الإيجابي الذي نتطلع إلى توفيره، متواكباً مع مزيد من الشفافية والضمانات القانونية، لهو الحافز الأمثل لجذب مزيد من الاستثمارات الجادة التي نهدف إلى حماية القائم والقادم منها عبر إصلاحات وإجراءات توفر مزيداً من الفرص السانحة التي تحقق عائداً كبيراً للجانبين، للمستثمرين ولمصر وشعبها على حد سواء.

أصحاب الجلالة والفخامة،

الإخوة الأعزاء،

إن الحوار بشأن كيفية الارتقاء بالعمل العربي المشترك في المستقبل القريب لا ينبغي أن يصرفنا عن التعامل مع مشكلات آنية للشعب الفلسطيني الشقيق جراء ما يتعرض له من ممارسات تعسفية، ولعل من أبسط مظاهر إبداء تكاتفنا وعزمنا على العمل معاً هو المسارعة إلى توفير الاحتياجات المالية العاجلة للحكومة الفلسطينية حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها إزاء مواطنيها، كما أن علينا – أيضا – ً وبالتوازي مع ذلك أن نحث الدول المانحة والمجتمع الدولي على اتخاذ خطوات مماثلة، فضلاً عن التحرك لوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني من جراء الاحتلال. إذ لا ينبغي أبداً أن يضام هذا الشعب لمجرد أنه يطالب بحقه في الحياة الكريمة، أو أن يعاقب على سعيه الذي طال للمطالبة بحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة.

ولا يمكننا عند الحديث عن معاناة الشعوب العربية، إغفال معاناة أشقائنا في سورية، والذين يتعرضون، ليس فقط إلى القتل والتدمير بصورة وحشية من قبل النظام وأعوانه، بل – أيضا – إلى معاناة في حياتهم اليومية وتدمير لبنيتهم الأساسية، بما ينعكس سلباً على الاحتياجات الإنسانية الأساسية ويقوض فرص تحقيق التنمية المستدامة ويتطلب جهداً كبيرا بعد انتهاء الصراع لتحقيق ما يصبو إليه الشعب السوري.

أيها الإخوة جميعا، إن مسؤوليتنا جميعاً تجاه الشعب السوري تحتم علينا سرعة الحركة مع المجتمع الدولي، لوقف نزيف الدم السوري، وإنهاء هذه الحقبة من حكم النظام الحالي في سورية، وتمكين الشعب السوري من اختيار قيادته ونظامه بإرادته الحرة، وهذا ما نسعى إليه الآن على كل الأصعدة.

كما لا يجب أن نغض الطرف عن حاجتنا إلى بلورة أفكار تتيح إعادة إدماج الشعوب العربية التي عانت أو مازالت تعاني من تبعات أوضاع صعبه سواءً من جراء الحروب أو الكوارث الطبيعية أو غيرها، وذلك من منظور تنموي وليس من منطلق تقديم المساعدات العاجلة فحسب، لاسيما وأن جهات خارجية سارعت أو تسارع إلى صياغة سياسات للتعامل مع أوضاع أشقاء لنا مروا أو يمرون بتلك المحن، لكن مثل تلك السياسات، مع تقديرنا الكامل، لن تحقق أهدافنا الإستراتيجية من إعادة التأكيد على التضامن العربي من المنظور التنموي.

وأود أن أؤكد على أننا لا نوافق أبدا على التدخل العسكري في مالي؛ لأن هذا من شأنه أن يؤجج الصراع في هذه المنطقة، ولابد من أن يكون التدخل سلميا وأن يكون تنمويا، وأن تصرف الجهود والأموال إلى التنمية. لا نقبل أبدا أي تطرف أو عنف أو عدوان على الآمنين، ولكننا لا نريد أبدا – أيضا – أن نخلق بؤرة جديدة من الصراع الدامي في وسط أفريقيا تعزل ما بين الشمال العربي وبين عمق أفريقيا لهذا الشمال العربي.

وأود بهذه المناسبة أن أقول لكم، بل أطلب منكم أن نقف إلى جوار الجزائر في ما وقع فيها، وأن نكون دائما ضد كل من يحاول أن يعتدي على استقلال أو إرادة أو أمن أي قطر من أقطارنا العربية، هذا موقف حساس ودقيق، فارق بين أن نقف ضد العدوان العسكري أو التدخل العسكري في مالي وأن نكون إلى جوار الشقيقة الجزائر في ما هي فيه، درءا لأي مفسدة أو جرا لأي صراع يهدد أمن أي دولة عربية.

أيها الإخوة الكرام،

الحضور الكرام،

أتوجه إلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز:

يسعدني باسم جمهورية مصر العربية رئيس الدورة الثانية للقمة العربية التنموية أن أدعو المملكة العربية السعودية لرئاسة هذه القمة في دورتها الثالثة، ويقيني أن المملكة العربية السعودية تحت القيادة الرشيدة لخادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز

بما يتمتع به من رؤية ثاقبة، خير من يقوم بهذه المهمة، وأن المملكة لن تألو جهداً كي تضيف خلال هذه الدورة الثالثة إلى لبنات العمل العربي الاقتصادي والتنموي المشترك. وإني علـــى يقين أن هذه الدورة – إن شاء الله – ستكون إنشاء الله إضافة إلى ما سبق، بل أقوى وأنجـــع بتعاوننا جميعا.

أشكركم جميعا.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته